العرب
الخميس 2020/12/03
السنة 43 العدد 11900

الهوية الدينية واختراق الإسلام السياسي

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

عقد البرلمان التونسي، الثلاثاء، جلسة خاصة لدراسة أداء وزارة الشؤون الدينية، ومكنت نقاشات النواب من تحريك الجدل حول وزارة مهملة ومتروكة لقدرها، على الرغم من دورها الحيوي. وزارة يحصل العاملون فيها على أقل الرواتب، وأكثرهم غير متفرغين لشؤون الدين.

كما أن الكثير من الكادر الديني المسؤول عن المساجد لا يحملون شهادات عليا من جامعة الزيتونة، وإنما يتم تكليفهم عن طريق العلاقات ولاعتبارات تتعلق بتوازنات تقليدية مثل العروشية (عشائرية) أو سياسية حزبية، أو الولاء والقرابة من شخصيات إدارية.

من بداية الدولة الوطنية في 1956، كان التوجه الرسمي يعمل على تحجيم دور المؤسسة الدينية والتقليل من الإنفاق الموجه لها، وإعطاء الأولوية للمجالات الاقتصادية والاجتماعية. وكانت رؤية الدولة التي قادها الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة تهدف إلى تحييد الدين عن الحكم وتقليص نفوذ خريجي جامعة الزيتونة لاعتبارات من بينها الرغبة في بناء دولة حديثة تقوم على القانون وتسعى للأخذ بأسباب التقدم مثل ما تفعله أوروبا، وعلى وجه الخصوص فرنسا التي درس فيها.

ووجدت هذه الرغبة مبررات على أرض الواقع، حيث كانت الأفكار الدينية السائدة وقتها تميل إلى القدرية والتسليم بالتخلف، حتى أن الكثير من رجال الدين والصوفيين من كان يعتبر أن الاستعمار قدر، وأن من الواجب القبول به درءا للفتنة. كما أن البعض الآخر من رجال الدين، وخاصة جماعة الزيتونة، قد وقفوا في صف خصوم بورقيبة سواء في معارضة الاستقلال الداخلي كخطوة مرحلية قبل الاستقلال التام، ورفضوا أن تسلم المقاومة الوطنية سلاحها، أو ساندوا خصمه صالح بن يوسف الذي كان أقرب إلى الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر.

السكوت على الوضع الهامشي لوزارة الشؤون الدينية سيترتب عليه آليا فتح الباب أمام اختراق واسع ودائم لدول وجمعيات ومنظمات متسلحة بالمال والخبرات وقادرة على إنشاء المدارس والجامعات الخاصة

لم تكن الدولة الجديدة تحمل مقاربة للشأن الديني تسمح لها بمواجهة المد الإحيائي الديني القادم من الشرق كردة فعل على نماذج الدولة الحديثة في مصر وسوريا التي سعت لحصر دور الدين في مجال العبادة وفق منظور يقترب من منظور بورقيبة نفسه الذي كان مشغولا بالصراع السياسي مع مجموعات اليسار في ذروة القطبية الدولية والحرب الباردة.

قد يكون بورقيبة قد سمح بحركة إحيائية إسلامية لتوظيفها في سياق خلافه مع اليسار، لكن الأهم أن الدولة وقتها لم تكن تمتلك آليات الدفاع عن الهوية الوطنية في مواجهة فكر شرقي يؤسس للتكفير والكراهية ويبيح لـ"الفرقة الناجية" اعتماد كل الطرق والوسائل لمواجهة خصومها كونهم "كفارا أو مرتدين".

وقعت الدولة في عهد بورقيبة ولاحقا في عهد الرئيس الراحل زين العابدين بن علي في مفارقة من الصعب حلها، طرفها الأول يقوم على بناء دولة وطنية مدنية حديثة يكون دور المؤسسات الدينية فيها مرتبطا بجانب العبادات، وبين مواجهة مد قادم من الشرق يحتاج إلى رؤية دينية محلية تقوم على الاعتدال ولا تتناقض مع رؤية الدولة الوطنية.

لم تنجح الدولة في بناء فكر ديني محلي يدافع عن نموذج التحديث، وكان الخطاب الرسمي يقوم على مفردات عامة مثل "الوسطية"، و"المدرسة التونسية" التي تعتمد على الفقه المالكي، ولم تتحول تلك المفردات إلى مشروع ديني بهوية وطنية، وهذا ما يفسر سهولة الاختراق القادم من الشرق، وهو اختراق مشغول عليه ماليا وسياسيا وثقافيا، وتحول إلى شبكة عابرة للدول، سواء أكان في وجهه الإخواني أو السلفي.

لا يمكن الاكتفاء بالصراخ في نقد الاختراق الإسلامي القادم من الشرق، خاصة أن الأمر تحول إلى اختراق منظم وعميق من بوابة الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي صارت له فروع في أكثر من مدينة تونسية. كما بات السلفيون يسيطرون على المساجد ويسوقون بدورهم لرؤية دينية تربط تونس بالمشرق والولاء لشيوخه وفتاواه وميراثه الفقهي الذي يتناقض جذريا مع "المدرسة التونسية".

والمفارقة أيضا أن الاختراق لم يعد إعلاميا أو سياسيا فقط، فقد بدأ يتسلل إلى برامج التدريس في جامعة الزيتونة بسبب ارتباط جزء من الكادر المدرس في هذه الجامعة بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، المؤسسة التي أسسها المصري القطري يوسف القرضاوي كمرجعية إخوانية بمواجهة هيئة كبار العلماء في السعودية، وجامعة الأزهر في مصر، أي كواجهة للإسلام السياسي بمواجهة الإسلام الرسمي.

كما أن البرامج الدينية التي تقدمها بعض الفضائيات التونسية تسقط بدورها تحت تأثير الفكر الوافد خاصة أنها تحصل عليها بسهولة وأحيانا بشكل مجاني، في الوقت الذي تعجز عن الحصول عليها كإنتاج محلي.

ولا يمكن الحديث عن دور فعال لوزارة الشؤون الدينية في مواجهة الاختراق القادم من الشرق، والذي يستفيد من روافد كثيرة، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، ما لم تتغير الرؤية إلى الوزارة من هيكل هامشي للإشراف على المساجد والاحتفالات بالمناسبات الدينية، إلى رؤية أوسع بعيدا عن التجاذب السياسي.

والسكوت على الوضع الحالي للوزارة والهياكل التابعة لها، سيعني آليا فتح الباب أمام اختراق واسع ودائم لدول وجمعيات ومنظمات متسلحة بالمال والخبرات وقادرة على إنشاء المدارس والجامعات الخاصة، فضلا عن سهولة اختراق البرامج الدراسية لجامعة الزيتونة من خلال الإغراءات المالية والمهنية للمدرسين.

لم يكن اتحاد علماء المسلمين ليخترق المشهد لولا غياب جامع الزيتونة عن التأثير في المشهد الديني بتراثه الفقهي الكبير ودوره الرمزي في الدفاع عن الهوية الوطنية. لكن دولة ما بعد الثورة وبسبب تناقض الأجندات داخلها، تركت جامع الزيتونة ليكون أداة لإنشاء تعليم موازٍ مناقض للهوية التونسية الحديثة، وباحث عن العودة إلى ما قبل الدولة الوطنية.

إن بناء مدرسة وطنية لا يحتاج إلى الكثير من الصراخ عن الاختراق الخارجي، فقط يحتاج إلى رؤية وطنية أوسع تنظر إلى الدين كعنصر فاعل وداعم للانتقال الذي تعيشه تونس، بدل أن يترك بيد جمعيات وأجندات خارجية، ثم التباكي على الاختراق.

يمكن لجامع الزيتونة إذا كان بأياد جامعية منتصرة للتحديث ومتصالحة مع الدين كرافد رئيسي في الهوية الوطنية أن يلعب دورا مؤثرا في تخريج باحثين وأئمة بثقافة تونسية معتدلة وقادرة على مواجهة الفكر الوافد الذي لم يكن لينشأ ويتمدد لولا غياب رؤية مقابلة تقوم على الوضوح والمصالحة مع الذات.

ويحتاج الأمر إلى إخراج هذا الملف الحساس من التجاذب السياسي الذي طال كل شيء وهز ثقة التونسيين في الانتقال الذي تعيشه البلاد. لكن النظرة العدمية التي ترفض أي تغيير بزعم أن ما تأتي به المرحلة الحالية هو مؤامرة ويجب تقويضها ستجعل تونس مفتوحة على اختراق واسع اقتصادي وثقافي وإعلامي وديني، وسيكون من الصعب وقتها تطويقه.

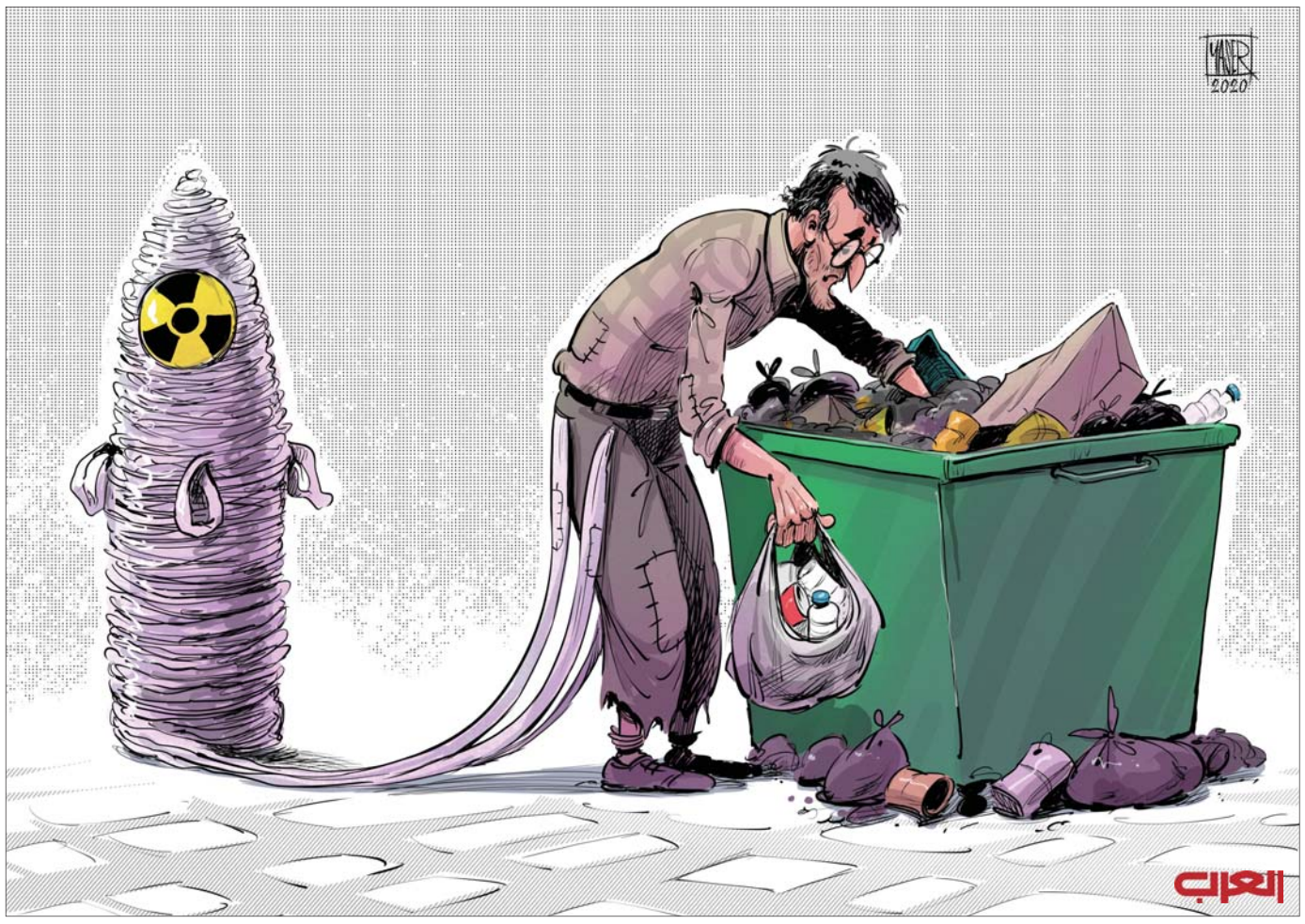

إسرائيل تريد لإيران أن تصبح قوة نووية لهذا السبب

علي الصراف
كاتب عراقي

اغتيال المهندس النووي محسن فخري زادة لم يكن أكثر من عمل استعراضي من جانب إسرائيل. الكل يعرف، والتجارب السابقة تثبت، أن اغتيال علماء لا يوقف أي برنامج حكومي، فما بالك ببرنامج نووي يضم تحت أجنحته الكثير من مؤسسات الإنتاج والتطوير والبحث التي تخدم أغراضا مدنية، أو تخدم الغرضين معا.

إيران ماضية في هذا السبيل ولن تتوقف. حتى الضربات الجزئية المحتملة لن تثمر أي نتيجة فعلية. لقد سبق لإسرائيل أن قصفت مفاعل تموز العراقي في العام 1981، إلا أن العراق كان على وشك أن ينتج قنبلته النووية بعد نحو 10 سنوات من ذلك.

إسرائيل لن تقصف أي موقع في إيران. هذه كذبة كبيرة يحسن بالعاقل أن يضعها خارج الحساب. وإيران لن تقصف إسرائيل لأي سبب. كل ما يريده الطرفان هو أن يعثرا على سبيل للتعايش.

ومثلما تمارس إسرائيل الخداع لتبيعنا انطباعات معادية للنظام الإيراني، فإن إيران تفعل الشيء نفسه، بأن تبيعنا شعارات معادية لإسرائيل.

بيع الخداع مفيد لإستراتيجية الطرفين، ولتبرير المضي بها قدما. فهناك "بيع جانبي" آخر هو الهدف الحقيقي من بيع المخادعات المعلنة.

المواجهة الوحيدة بين إيران وإسرائيل كانت في لبنان بين عامي 1982 و2006. وهذه المواجهة كانت الأهداف التوسعية الإسرائيلية هي سببها. حيث أرادت إسرائيل أن تتمدد إلى جنوب نهر الليطاني، وتقيم دويلة خاضعة لها هناك. المشروع الطائفي الإيراني في لبنان بدأ من ذلك التاريخ، وكان صراعا على "الحصة" وليس صراع وجود.

لا إسرائيل كانت تريد أن تقضي على لبنان، بل مجرد أن تأخذ منه ما أخذت من سوريا، ولا حركة أمل وحزب الله اللذين نهبا المقاومة وحولاها إلى مشروع طائفي خاضع لإيران، كانا يريدان أن يدمرا إسرائيل، بل مجرد أن يأخذا حصتهما الخاصة في جنوب لبنان، ليقيما دويلة خاضعة للولي الفقيه.

ما صار يُعرف في ما بعد بـ"الثنائي الشيعي" حارب الأطراف الوطنية التي نهضت بالمقاومة ضد الاحتلال أكثر مما حارب الاحتلال نفسه. ومن الناحية الفعلية فقد تم "تطهير" الجنوب من كل أثر أو دور لحزب وطني لبناني مقاوم، لكي تصبح دويلة الولي الفقيه حصة خالصة له وحده. وهذا ما حصل بالفعل. وانتهى الصراع بقبول التعايش بعد انسحاب إسرائيل من الجنوب، وترسيم الحدود بعد حرب العام 2006.

اللعبة هناك انتهت، بالتوافق على الحصص، بحيث لا تشكل دويلة الولي الفقيه في جنوب لبنان تهديدا لإسرائيل، ولا تشكل إسرائيل تهديدا لدويلة الولي الفقيه.

كل الحقائق السياسية التالية، إلى يومنا هذا، تثبت أن التعايش هو القاعدة. أما الشعارات والعنتريات الفارغة، فقد ظلت مفيدة لأغراض الخداع و"البيع الجانبي" فقط.

إسرائيل تريد أن تكرر الصفقة نفسها مع إيران. اغتيال أربعة مهندسين نوويين قبل زادة لم يمنع من ظهور الخامس. واغتيال الخامس لن يمنع من ظهور السادس والسابع والعاشر.

إسرائيل تريد للمشروع النووي أن يمضي قدما. إنها تتمنى، على عكس الاعتقاد الساذج السائد، أن تتحول إيران إلى قوة نووية. وها هي توفر لإيران الحافز.

إيران تقول إنها سوف ترفع عن نفسها القيود، وإنها سوف ترفع نسب تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المئة، ولكن، بوجود أجهزة تخصيب حديثة، وبانتشار هذه الأجهزة في مواقع متعددة تحت الأرض، وبالنظر إلى تاريخ طويل من الخداع، حتى من قبل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في العام 2018، فإن ذلك يعني، أن إيران سوف ترفع نسب التخصيب إلى الحد الذي يكفي لإنتاج قنبلة نووية.

حتى في ظل أقصى العقوبات، فإن إيران تملك من الموارد المادية ما يكفي لتمويل التحول إلى قوة نووية. لديها نحو 80 مليار دولار من الاحتياطات. وهذه تكفي لسنتين على الأقل. وسنتان مدة كافية تماما. وفي الأساس، فإن المشروع النووي ما كان ليقوم، سرا، لو لم تتوفر له المخصصات المالية الكافية. كما أنه لم يكن ليقوم لو لم يكن هناك قرار مسبق بالمضي فيه إلى نهايته.

إيران لا تملك خيارا آخر للدفاع عن نفسها. السلاح النووي هو الحاجز الوحيد الذي يمكنه أن يحول دون سقوط النظام أو إضعافه. وهذا السلاح ضروري ليس لأن إيران تواجه تهديدا عسكريا من الخارج، بل لأنها لا تستطيع أن تواصل مشروعها التخريبي في المنطقة من دونه.

السلاح النووي هو الحاجز الوحيد الذي يمكنه أن يحول دون سقوط النظام الإيراني، ليس لأن إيران تواجه تهديدا عسكريا من الخارج بل لأنها لا تستطيع أن تواصل مشروعها التخريبي من دونه

وبينما لا تستطيع إيران أن تتخلى عن أدوارها المزعزعة للاستقرار في المنطقة، لأنه جزء من طبيعة نظامها، فإنها لا تستطيع أن تدافع عن نفسها من دون غطاء نووي. هذان الأمران أصبحا متلازمين إلى أقصى حد ولا يمكن الفصل بينهما.

لن تتحول مواجهة هذا المشروع إلى حرب تؤدي إلى إسقاط النظام الإيراني. هذا لن يحصل. ولا يحق لعاقل بأن ينخدع بافتراض غبي مثل القول إن إسرائيل ستحارب إيران أو أن إيران ستحارب إسرائيل في صراع يهدد أيا منهما تهديدا نهائيا.

إسرائيل تريد لإيران أن تصبح قوة نووية، لكي تبيع علينا إنها هي قوة التوازن الإستراتيجي مع إيران، وأنها هي التي تحمي دول المنطقة، وهي التي توفر لها الغطاء الدفاعي الكافي.

إيران يمكن أن تبقى فقيرة ومحاصرة وفي ضائقة دائمة. شيء يشبه كوريا الشمالية. ولكن تحولها إلى قوة نووية يعني في المقابل أن نظامها السياسي مستقر ولا يمكن تهديده بالقوة العسكرية.

الشعوب تستطيع أن تتعايش مع الفقر والجوع. يمكن لهذا الأمر أن يستمر إلى 100 سنة أو أكثر. فقدرات البشر على التكيف لا حدود لها. ووجود رادع نووي، هو بالأحرى رادع داخلي أيضا ضد التغيير. لأن القوة النووية هي في الواقع مشروع إعمار داخلي شديد السعة، ويشمل مؤسسات إنتاج وتطوير وأبحاث يمكنها أن تحتوي الجزء الأكثر فاعلية من المجتمع.

فقر إيران وحصارها يمكن أن يستمرا إلى ما لا نهاية، طالما أن تحولها إلى قوة نووية سيوفر لنظامها الضمانة الكافية للاستقرار والبقاء.

ولا حرب ستندلع من بعد ذلك. سوف ينشأ وضع إستراتيجي آخر في المنطقة تتحول فيه إسرائيل إلى "حامي الحمى"، بينما تهنأ إيران بنظامها وبمشروعها التخريبي.

"البيع الجانبي" سوف يوفر لإيران أن تحمي حصتها وأن تتوسع، كما أنه سوف يوفر لإسرائيل الشيء نفسه.

إيران نووية وإسرائيل نووية يعني أنهما تستطيعان التعايش، وذلك مثلما نجح التعايش بين دويلة الولي الفقيه في جنوب لبنان وبين إسرائيل بأن أخذ كل منهما ما يريد، وظلت العنتريات المتبادلة قائمة.

صانعو الاستراتيجيات في المنطقة يجب أن يحددوا الهدف. وما لم يكن هذا الهدف هو إسقاط النظام الإيراني، فإن كل عمل آخر هو كلام فارغ، وخداع يفترض ألا ينطلي.